آراء حول الخليج

العـــدد 130
إبـريـــل 2018

جائزة الإبداع العربي
ARAB CREATIVITY AWARD

ملف العدد:

العلاقات الخليجية - الجزائرية: الواقع والمأمول

- ٤ مقترحات لتطوير الشراكة الاقتصادية السعودية - الجزائرية غير الغاز المسال
- فشل الرهان على تعثر العلاقات السعودية - الجزائرية بعد ثورات الربيع العربي
- تجربة الجزائر: ثلاث مقاربات ومحاربة الإرهاب صعبة لكن ليست مستحيلة
- الدبلوماسية السعودية أول من وفر حاضنة عربية للجزائر بعد العشرية السوداء
- مراجعات محسوبة تهيئ لنقلة في العلاقات الاستراتيجية السعودية - الجزائرية
- فراق العلاقات الجزائرية - الإيرانية آت.. والمشروع الإيراني لا يستثني أحدًا
- الجزائر نموذج للقوة الشاملة وجيشها الـ ٢٥عالميًا والثاني إفريقيا والثالث عربيًا
- العلاقات الخليجية - الجزائرية قوة عربية أمام التدخلات الخارجية في المنطقة
- ٤ مصادر لتمويل الإرهاب في غرب إفريقيا وبوكو حرام التنظيم الأكثر دموية

غياب الدوافع والمكاسب أدى إلى تعثر اتحاد المغرب العربي

المسارات البديلة: هل تشكل مشاريع التكامل الإقليمي بديلًا للاتحاد المغاربي؟

تعقد دول المغرب العربي مثلها مثل العديد من دول العالم الآن جيلاً جديدًا من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية بالإضافة إلى سعيها للاندماج في النظام التجاري العالمي، فهي عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما أبرمت معظم دوله اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي بقصد إنشاء منطقة تجارة حرة بينهما. وتتجمع مع بعضها في ترتيبات إقليمية بينية كاتفاقية أغادير. هذا بالإضافة إلى العديد من اتفاقيات التجارة الحرة التي تجمع بعضًا من دول المغرب العربي مع عدة دول بصورة ثنائية. لكن يظل تقدير آثار مختلف هذه الترتيبات المتشابكة العضوية من الصعوبة بمكان خاصة وأن معظمها حديث نسبيًا لذا فنتائجها على أرض الواقع تظل عسيرة التقدير.

د. توات عثمان

يتناول هذا المقال انعكاسات هذه الاتفاقيات على تطور مسيرة الاندماج المغاربي، مع محاولة تحليل أهم العقبات التي حالت دون تنفيذ ما تم رسمه من طموحات لتحقيق تنمية مغاربية مشتركة.

مسار عملية الاندماج المغاربي

اتفقت خمس دول هي: تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا في ١٧ فبراير ١٩٨٩م، بمراكش على إطلاق مشروع الاندماج المغاربي، من خلال تأسيس "اتحاد المغرب العربي" .وانطلاقًا من الركائز الواردة في معاهدة إنشائه تم تحديد الملامح الكبرى لاستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول الاتحاد تضمن حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال. وتم تعزيز هذا التوجه بعد انعقاد مجلس رئاسة الاتحاد خلال شهر يوليو ١٩٩٠م، والذي دعا وزراء الخارجية والاقتصاد والفلاحة إلى وضع استراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة، وتم فعلا صياغة الوثيقة في يناير ١٩٩١م، لتحديد مراحل معينة لتحقيق الاندماج من جهة، ومن جهة أخرى تنمية الموارد الاقتصادية في جميع الميادين. وترتكز هذه الاستراتيجية على مراحل زمنية تشمل:

- قيام منطقة تجارة حرة للمنتجات ذات المنشأ المغاربي بإزالة الحواجز الجمركية وغيرها، على أن يتم تحقيق هذا الهدف قبل سنة ١٩٩٢م.
- إنشاء الوحدة الجمركية قبل نهاية ١٩٩٥م.
- إطلاق السوق المغاربية المشتركة بحلول سنة ٢٠٠٠م.
- وأخيرًا، يتم توحيد السياسات وخطط التنمية الاقتصادية على أسس وأهداف مشتركة واحدة مع مراعاة تقليص فوارق التنمية داخل البلدان وفيما بينها.

هذا البرنامج لا يخلو من الطموحات، وقد بدأ تجسيده من خلال إقرار عدة اتفاقيات تجارية، أولها "قرار مجلس الرئاسة باعتماد قواعد مبادئ الوحدة الجمركية" سنة ١٩٩٠م، والذي توج بإقرار "الاتفاقية التجارية والتعريفية بين دول الاتحاد" في مارس ١٩٩١م، حيث حددت قواعد تنقل البضائع والتنسيق التجاري وتسوية المعاملات. إلا أنها لم تتضمن إعلانًا صريحًا على إقامة منطقة تجارة حرة أو الإعلان عن إجراءات تنفيذها إلا بعد الاجتماع الرابع لمجلس وزراء الخارجية في ٢٣ فبراير ١٩٩٤م، والذي دعا إلى إعداد اتفاقية مغاربية لإنشاء منطقة للتبادل الحر، على أن تجري أشغال عمل الفريق المكلف بذلك سنة ١٩٩٤م.

لكن تأخر عمليًا مقارنة بالهدف الذي كان مرسومًا لبلوغ منطقة تجارة حرة سنة ١٩٩٢م، إلا أن التوترات السياسية التي شهدتها العلاقة بين كل من الجزائر والمغرب في نفس السنة والتي أسفرت عن فرض تأشيرات دخول على رعايا البلدين (ألغيت بعدها) وغلق الحدود البرية أدى إلى تعليق جميع المشاريع التي

الدول المغاربية أمام الاختيار بين الاندماج بتحرير التبادل التجاري للسلع ثم الانتقال للوحدة الجمركية أو إقامة منطقة تجارة حرة مغاربية

كانت مقررة في إطار الاتحاد. على الرغم من المحاولات التي تبذل في بعض الأحيان لإحياء هذا المشروع من خلال تجاوز مساعي التكتل السياسي إلى تشكيل قطب اقتصادي مغاربي، ولعل أحدث المبادرات في هذا الإطار تجديد الإعلان عن إطلاق المصرف المغاربي للتجارة والاستثمار سنة ٢٠٠٩م، برأس مال ٥٠٠ مليون دولار موزع بالتساوي بين الدول الأعضاء وتقرر أن تستضيف مقره تونس وهو يهدف إلى تعزيز التجارة والمبادلات بين الأعضاء، وإنجاز المشاريع الاستثمارية المشتركة.

أسباب تعثر مسيرة اتحاد المغرب العربي

تخضع ترتيبات التكامل الإقليمي للاعتبارات الاقتصادية إلا أنها تتأثر بالدوافع والمكاسب السياسية والتي تعوض أو تفوق التكاليف الناتجة عن مثل هذه الاتفاقيات. وعلى الرغم من صعوبة تحديد وزن وأهمية كل جانب من جانبي هذه المعادلة، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في ضمان تحقيق مكاسب والذي يعني مدى توفر هيكل من الحوافز الاقتصادية والدوافع السياسية وما يتبعه من تخفيض للتكاليف الاقتصادية وتحقيق لمكاسب سياسية.

السؤال الذي يطرح نفسه، هل يعتبر غياب المكاسب مسؤولاً عن محدودية نتائج مشروع الوحدة المغاربية؟ إن تحليل الاعتبارات الاقتصادية والسياسية التي صاحبت جهود هذه الدول لتحقيق الاندماج مهم نظرًا للترابط القوي بينهم، كما أنه مفيد لاختبار جهود الإصلاح والمبادرات التي انخرطت فيها هذه الدول في جهة تغيير هيكل الحوافز الاقتصادية والدوافع السياسية بما يشجع أو يعيق الاندماج الإقليمي.

تتبع الأسباب الاقتصادية والسياسية المسؤولة عن تدني مستويات الاندماج بين الدول المغاربية من مجموعة من الاعتبارات المتداخلة، ومن خلال استقراء الأهداف وما تم إنجازه أمكننا تصنيف هذه العوامل ضمن عنصرين يسهمان في تقديم قراءة مختلفة نوعًا ما مقارنة بالتحليلات السائدة.

١. **اقتصاديًا:** يمكن إيعاز تدني مستويات الاندماج المغاربي إلى ضعف مستوى التبادل التجاري بين الدول المغاربية، والمقصود به أن الدول المغاربية لم تتمتع بأي وضع أولي مناسب على صعيد التبادل التجاري يكون محركا لمزيد من التبادل بعد إقرار أية اتفاقية تستهدف تحقيق مزيد من الاندماج، أي لم تشكل الدول المغاربية سوقا إقليمية جاذبة لبقية الشركاء من المنطقة، وقد لا تكون أي اتفاقية جذابة تستطيع تغيير هذا النمط السائد.

ويمكن تعزيز هذا الاستنتاج من خلال تتبع مستويات التبادل التجاري بين الدول المغاربية ومقارنتها بتكتلات إقليمية أخرى ممن كانت تتمتع بوضع مشابه لها، وكيف كانت نتائجها مقارنة بما حققته هذه الدول (الجدول رقم١).

الجدول رقم (١): نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات حسب التكتلات الإقليمية

الاتفاقية	متوسط سنوات قبل التنفيذ*	نسبة الصادرات البينية ٪	متوسط سنوات بعد التنفيذ*	نسبة الصادرات البينية
اتفاقية اتحاد المغرب العربي ١٩٨٩	١٩٨٩-١٩٨٠	١,١٤	١٩٩٤-١٩٩٠	٣,٢٥
اتفاقية الجماعة الأوروبية ١٩٥٧	١٩٥٧-١٩٥٠	٤٨,٦١	١٩٦٠-١٩٥٨ ١٩٩٢-١٩٦١	٤٩,٨٦ ٦١,٧٩
اتفاقية الآسيان	١٩٩١-١٩٨١	١٨,٦٣	٢٠٠٢-١٩٩٢	٢٣,١٣
اتفاقية المركسور ١٩٩١	١٩٩٥-١٩٩١	١٦,٦١	٢٠٠٠-١٩٩٦	٢٢,٦
اتفاقية الكوميسا ١٩٩٤	١٩٩٤-١٩٩٠	٤,٦٨	٢٠٠٤-١٩٩٥	٥,٨
اتفاقية النافتا ١٩٩٤	١٩٩٣-١٩٩٠	٤٣,٢٧	٢٠٠٠-١٩٩٤	٥٠,٤٢

المصدر: حسبت من طرف الطالب اعتمادا على:
UNCTAD Handbook of Statistics database 2009: www.unctad.org.

* يشير مصطلح قبل التنفيذ إلى متوسط السنوات الذي سبق سنة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، في حين يشير مصطلح بعد التنفيذ إلى متوسط خمس أو عشر سنوات من بدء أو تلت سنة دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

نلاحظ من خلال الجدول أن الدول التي كان يشكل الاعتماد التجاري المتبادل بينها مستويات مرتفعة في البداية هي التي استطاعت زيادة معدلات التبادل التجاري بعد دخولها في تكتلات إقليمية، في حين أن اتفاقية اتحاد المغرب العربي واتفاقية الكوميسا "السوق المشتركة لجنوب وشرق إفريقيا" ممن تتمتع بمستويات تبادل تجاري ضعيف لم تستطع

الاتفاقيات التي عقدتها من إحداث تغيير ملموس على انسياب التجارة بينها.

إن نمط التبادل السابق يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل، أهمها يتمثل في عدم تطور هياكل الإنتاج في الدول المغاربية وقلة تنوعها مما انعكس سلبًا على هيكل كل من صادراتها وارداتها، فالصادرات تتركز في عدد قليل من المنتجات ومعظمها سلع أساسية وقليلة التنافسية، في حين تستورد معظم احتياجاتها من نفس السلع المصنعة من الأسواق خارج المنطقة نظرًا لتشابه هيكل الواردات أيضًا.

٢. **سياسيًا**: عادة ما تميل التفسيرات التي تتناول دور الدوافع السياسية لتفسير الاندماج المحدود بين الدول المغاربية إلى التركيز على العوامل الثقافية، كاللغة، الدين والجغرافيا والتاريخ، بدلا من العوامل التي تؤدي إلى خلق الديناميكيات السياسية للاندماج. لذلك نحاول توضيح كيف أدى غياب الدوافع السياسية وعدم اقترانها بتحليل متوازن للمكاسب والتكاليف السياسية التي قد تنجم عن الاندماج وربطها بهيكل الحوافز الاقتصادية التي سبق تناولها إلى تعثر بناء اتحاد المغرب العربي.

يمكن تفسير افتقاد الدول المغاربية إلى الدوافع السياسية للاندماج كنتيجة لعدة عوامل:

أ. اختلاف الأنظمة السياسية وأشكال الحكم بما يترتب على ذلك من تباين في الأولويات الاقتصادية والاجتماعية واختلاف التوجهات في إطار العلاقات مع الخارج من حيث الأهداف والوسائل، وهنا قد تطرح المسألة من زاويتين: الأولى، عادة ما تكون أي اتفاقية اندماج إقليمي جذابة بالنسبة للقيادات السياسية وأنصارها إذا كانت تضمن لها الاحتفاظ بالقوة السياسية والحصول على الدعم اللازم للاستمرار في الحكم. بالنسبة للدول المغاربية، ونظرًا لأن الأنظمة لا ترى في الاندماج الإقليمي وسيلة مهمة لمصلحتها.

من زاوية أخرى، يعد التخوف من فقدان جزء من السيادة بمثابة عقبة رئيسية في سبيل الاندماج، الشيء الذي قد يجعل العملية لا تحظى بالمساندة اللازمة من طرف القيادات السياسية.

ب. في حالة الدول المغاربية قد لا تبدو مسألة الحصول على التأييد الداخلي عقبة كبيرة لو تم النظر إليها من وجهة نظر شعبية، إذ لا تزال الآمال الشعبية والتفاعلات في حالات عديدة تصب في صالح عملية الاندماج. إلا أن الأمر يبدو مغايرًا لو تم النظر إليه من جهة قدرة الرأي العام في هذه الدول على الضغط في هذا الاتجاه. إذ يتميز الرأي العام بدور محدود في صناعة القرار، ويبرز في هذه الحالة دور جماعات الضغط المحلية المرتبطة بالنخب الحاكمة وقدرتها في مساندة أو تثبيط مبادرات الاندماج كونها المستفيد أو الخاسر من مثل هكذا مبادرات.

على صعيد آخر، وعلى الرغم من إرساء اتفاقية إنشاء المغرب العربي عدة أطر إقليمية (أمانة عامة، مجلس شورى مغاربي، هيأة قضائية والعديد من المجالس الوزارية المتخصصة)، إلا أنه عادة ما توصف أدوارها بالمحدودة وقدراتها بالضعيفة ومن ثم فنتائج أعمالها غير ملموسة. وهنا تطرح مسألة عدم قدرة الدول المغاربية على إرساء أطر إقليمية فعالة لإدارة عملية الاندماج.

ج. كما ينطوي هنا الأمر على مسألة دور القيادة الإقليمية كوجود دولة أو مجموعة دول قائدة ودورها المحتمل في نجاح المبادرات الرامية إلى تحقيق الاندماج من خلال المرجعية التي قد تشكلها في مجالات تنسيق القواعد والسياسات، يبرز الدور الألماني والفرنسي في حالة الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية في حالة اتفاقية النافتا كنماذج. وفي حالة الدول المغاربية يبدو أن أهم قوتين في المنطقة، الجزائر والمغرب (٧٠ ٪ من السكان والناتج المحلي الإجمالي المغاربي) تسودهما حالات من الفتور الواضح في العلاقات بسبب نزاع الصحراء الغربية.

قد تورد أسباب أخرى ذات طبيعة سياسية وثقافية أدت إلى عدم حماس الدول المغاربية وتعثرها في بناء تكتل إقليمي فعال بينها سواء اتخذ من تحرير التجارة الإقليمية مدخلاً له أو أرسى مقاربات بديلة من أجل تحقيق الاندماج. أهمها الاضطرابات الداخلية التي عانت منها عدة دول مغاربية والتي تجعل من مسألة الأجندة الإقليمية أمرًا مؤجلاً أو غير ذي أولوية.

التوجهات الجديدة للشراكات في دول المغرب العربي

أمام التعثر الواضح الذي ميز مسيرة مشروع اتحاد المغرب العربي، تعقد جميع الدول المغاربية حاليًا جيلاً جديدًا من الاتفاقيات والترتيبات التجارية في مشهد يتميز بتعدد مسارات التحرير التجاري سواء في إطار ثنائي أو إقليمي أو متعدد الأطراف والالتزامات التي تنطوي عليها فيما بينها، مثل الترتيبات التجارية داخل المنطقة العربية، ومع دول وتكتلات اقتصادية أجنبية، أو في إطار منظمة التجارة العالمية. إن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار يتمحور حول جدوى تعدد مسارات التحرير التجاري تلك وما مدى اتساقها فيما بينها من جهة، وهل ما زال خيار

لم تشكل الدول المغاربية سوقًا إقليمية جاذبة للشركاء من المنطقة ولا توجد اتفاقيات جذابة تستطيع تغيير هذا النمط السائد

ضعف التبادل التجاري المغاربي يعود لعدم تطور هياكل الإنتاج المغاربية وقلة تنوعها ما انعكس سلبًا على صادراتها ووارداتها

الاندماج الإقليمي ضروري لتحفيز المسيرة المتعثرة لاتحاد المغرب العربي؟ يحاول هذا الجزء من الورقة استعراض أهم الاتفاقيات التي تدخل فيها دول المغرب والالتزامات التي تنطوي عليها ومن ثم محاولة إلقاء الضوء على أهم أثارها على هذه الدول.

في حين يبلغ عدد الدول المغاربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ثلاث دول، هي تونس، المغرب و موريتانيا و هي أعضاء منذ تأسيس المنظمة سنة ١٩٩٥م، لا تزال كل من الجزائر وليبيا في مراحل مختلفة من التفاوض على الانضمام، وتشارك جميع هذه الدول بدون استثناء في شبكة من الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية، بلغ عددها إلى غاية منتصف ٢٠١٧م، عشر اتفاقيات دخلت حيز التنفيذ و تم إخطارها لمنظمة التجارة العالمية وعند الأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات السارية أو تلك التي لا تزال في إطار التفاوض خاصة الثنائية منها والتي لم يتم إخطار المنظمة بها فإن هذا الرقم يرتفع كثيرًا.

الجدول رقم (٢): شبكة اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية لدول المغرب العربي كما في منتصف ٢٠١٧

الاتفاقية / الدول	WTO	UMA	GAFTA	AGADIR	EU	EFTA	USA	TURKEY	COMESA	COT	المجموع
تونس	*	*	*	*	*	*		*			٧
الجزائر		*	*		*						٣
ليبيا		*	*					*	*		٤
موريتانيا	*	*								*	٣
المغرب	*	*	*	*	*	*	*	*			٨
المجموع	٣	٥	٤	٢	٣	٢	١	٣	١	١	

المصدر: مجمعة من طرف الباحث اعتمادًا على: Regional Trade Agreements Notified to the GATT/WTO and in Force www.WTO.org

تشير * إلى أن الدول عضو في الاتفاقية. وتشير المختصرات إلى: WTO منظمة التجارة العالمية. UMA اتحاد المغرب العربي. GAFTA منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. AGADIR اتفاقية أغادير. EU اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي. EFTA اتفاقية تجارة حرة مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية. USA اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. TURKEY اتفاقية تجارة حرة مع تركيا. COMESA عضو بالسوق المشتركة لجنوب شرق إفريقيا. COT عضو اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي و الدول الأقل نموا (اتفاقية كوتونو التي خلفت اتفاقية لومي منذ سنة ٢٠٠٠).

نلاحظ من خلال الجدول أن تونس والمغرب تعدان أهم لاعبين في عقد اتفاقيات تجارة حرة ثنائية وإقليمية وهو التوجه الذي يعكس الانفتاح الكبير لاقتصاديهما مقارنة بالدول المغاربية الأخرى. وجميع الاتفاقيات التي تعقدها دول المغرب العربي الآن اتفاقيات جديدة جاءت بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية (باستثناء اتفاقية اتحاد المغرب العربي)، واستهلت أولى هذه الجهود باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي توجت قمة دول ضفتي المتوسط ببرشلونة سنة ١٩٩٥م، (فيما يسمى بمسار برشلونة) على الرغم من أن التفاوض على هذه الاتفاقيات تنفيذها أخذ بعض الوقت حسب كل دولة، فتونس مثلا كانت السباقة لذلك بداية من سنة ١٩٩٨م، ثم تلتها المغرب سنة ٢٠٠٠ م، والجزائر سنة ٢٠٠٥م، في حين بدأت تونس والمغرب وليبيا تنفيذها التدريجي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ إطلاقها سنة ١٩٩٨م، تأخر انضمام الجزائر إلى هذا الفضاء إلى غاية ٢٠٠٩م، (بعد مرور أربع سنوات على استكمالها سنة ٢٠٠٥م).

وبغية تعظيم استفادتها من اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من خلال عملية تراكم المنشأ الإقليمي الذي تتيحه الاتفاقية عقدت كل من تونس والمغرب مع كل من مصر والأردن اتفاقية تبادل حر تعرف "باتفاقية أغادير" سنة ٢٠٠٤م، إلا أن تنفيذها تأخر إلى سنة ٢٠٠٧.

وبعد مفاوضات دامت قرابة خمسة عشر شهرًا، وقع المغرب وأمريكا اتفاقية تجارة حرة سنة ٢٠٠٤م، لتكون الأوسع نطاقًا

مقارنة بالاتفاقيات الأخرى التي تعقدها أو تدخل فيها الدول المغاربية. وبدخولها حيز التنفيذ سنة ٢٠٠٦م، أصبح المغرب ثاني دولة عربية بعد الأردن تعقد مثل هكذا اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وشكل انضمام ليبيا إلى السوق المشتركة لجنوب شرق إفريقيا (الكوميسا) سنة ٢٠٠٥ م، استكمالا لتوجهاتها نحو التجمعات الإفريقية (الاتحاد الإفريقي، تجمع دول الساحل و الصحراء... إلخ).

القضايا التي تنطوي عليها مشاريع الاندماج الإقليمي الجديدة لدول المغرب العربي

تطرح شبكة الاتفاقيات الثنائية والإقليمية (الشكل١) التي تعقدها دول المغرب العربي عدة قضايا من حيث التداخل فيما بينها والالتزامات التي تنطوي عليها كل اتفاقية وكذا إمكانيات التنفيذ في حالات التضارب.

الشكل رقم (١): شبكة اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية لدول المغرب العربي

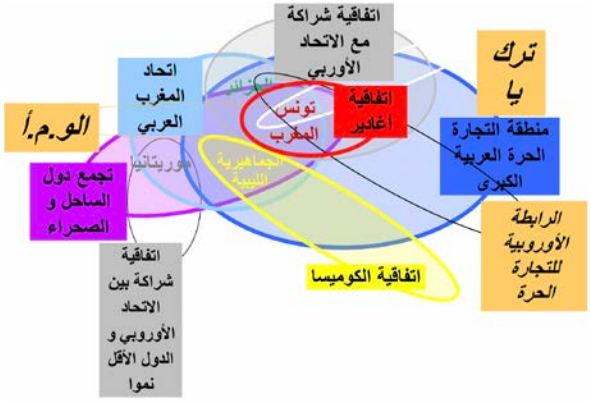

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على الجدول رقم (٢)

قد تثار أولى هذه المسائل حول جدوى انضمام دولة ما إلى اتفاقية تتضمن شركاء تجمعها معهم اتفاقية أخرى في نفس الوقت، مثلما هو سائد في حالة اتفاقيات التجارة الحرة البينية. فمثلا تعد كل من تونس والمغرب وليبيا أعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك منذ سنة ١٩٩٨م، وانضمت الجزائر سنة ٢٠٠٩م، وارتبطت تونس والمغرب باتفاقية أغادير التي دخلت حيز التنفيذ سنة ٢٠٠٧م، هنا يطرح الإشكال في حالات التنفيذ وفق أحكام أي اتفاقية تعامل السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء. ولتقريب المسألة أكثر يمكن أخذ حالة تونس والمغرب كنموذج، هل تطبق أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أم أحكام اتفاقية أغادير علمًا أن بعض المسائل الفنية والمهمة متباينة بينهما مثل قواعد المنشأ و هي من الأدوات المهمة في السياسة التجارية والصناعية للدول، حيث تعتمد دول اتفاقية أغادير قواعد المنشأ الأوروبية المعروفة باسم PanEuropean System بينما لم تتوصل الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لاتفاق شامل حول منشأ جميع السلع المتبادلة.

وقد تتعقد المسألة أكثر في حالة تقرر إعادة بعث مشروع منطقة تبادل حر في إطار اتحاد المغرب العربي، وفي حالة تم ذلك، فالدول المغاربية أمام اختبار صعب من حيث الاختيار بين مواصلة إتباع المنهج التقليدي في الاندماج من خلال البدء بتحرير التبادل التجاري في مجال السلع، علمًا أنه قائم بين هذه الدول حاليًا سواء في إطار منطقة التجارة الحرة العربية أو اتفاقية أغادير، ثم الانتقال نحو الوحدة الجمركية كخيار أول. أو العمل على تعميق اندماجها من خلال إقامة منطقة تبادل حر مغاربية عميقة وشاملة تتضمن أحكامًا تتجاوز مجال تحرير المبادلات التقليدية مثلما هو قائم في الاتفاقيات الحالية، لتشمل التجارة في الخدمات و قضايا الاستثمار ومواءمة القواعد والسياسات ذات الصلة بالتجارة مثل قواعد المنافسة و الاعتراف المتبادل بالمعايير الوطنية في مجالات عدة (مثل المؤهلات و الشهادات العلمية، المواصفات، معايير البيئة و شروط العمالة... الخ)، كخيار ثاني.

يبدو أن خيار الانتقال إلى اتحاد جمركي مغاربي ما يزال غير جذاب ويواجه تحديات، منها أنه كان أعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية عازمة في إطار جامعة الدول العربية على الانتقال إلى اتحاد جمركي مطلع سنة ٢٠١٥م، على الرغم من صعوبة هذا الخيار في حد ذاته، وبالتالي إما على الدول المغاربية الانتظار عما ستسفر عنه المفاوضات مع بقية الدول العربية أو الإسراع في إطلاق وحدتها الجمركية مثلما تم تحقيقه في إطار مجلس التعاون الخليجي منذ سنة ٢٠٠٥م.

على صعيد التبادل التجاري تظل المبادلات التجارية المغاربية هامشية، إذ لا تشكل أي اتفاقية أهمية لأي دولة، باستثناء تونس التي تمثل صادراتها إلى منطقة التجارة الحرة العربية ١٠٪ من إجمالي صادراتها، مع الإشارة إلى أنها مركزة في دول المغرب العربي بنسبة ٨١٪ وبالخصوص تركزت سنة ٢٠١٦م، في دولتين مجاورتين هما ليبيا والجزائر بنسبة ٦٨٪، حتى أن دول اتفاقية أغادير لا تشكل سوى ٢٪ من صادراتها الإجمالية. وتنخفض هذه النسب كثيرًا في حالة الدول الأخرى، وحتى دول المغرب العربي كمجموعة لا تشكل صادراتها البينية سوى ٢٪ من إجمالي صادراتها.

الجدول رقم (٤): حصة صادرات الدول المغاربية حسب الشركاء من المنطقة العربية (٢٠١٦) (٪)

الشريك / دول الاتحاد	الدول العربية	المغرب العربي	اتفاقية أغادير
تونس	٪٩,٧	٪٧,٩٥	٪١,٩٦
الجزائر	٪٣,٠	٪١,٢٩	–
المغرب	٪٣,٧	٪١,٣٧	٪٠,٨٨
ليبيا	٪٢,١	٪١,٩٨	–
موريتانيا	٪٢,١	٪٠,٩٢	–
المغرب العربي	٪٥,٥٠	٪٢,٠٨	–

المصدر: مجمعة من طرف الباحث اعتمادًا على:
IMF, Direction of Trade Statistics, June 2017
Available at: www.imfbookstore.org

لـذا يبـدو أنـا مدخـل تحريـر التبـادل التجـاري السـلعي والانتقـال إلـى مراحـل أعلـى مـن التكامـل لا يـزال يشـكل خيـار غيـر مناسـب لإعـادة بعـث مسـيرة الاندمـاج المغاربـي، والأمـر يتطلـب إعـادة التفكيـر بصـورة واقعيـة في التحديـات الحقيقيـة التـي تواجـه الـدول المغاربيـة مجتمعـة مـن خـلال تبنـي صيغـة اندماجيـة أكثـر عمقًـا، تسـتجيب للاحتياجـات الواقعيـة للاقتصاديـات المغاربيـة وتسـتقصى مجـالات واعـدة يمكـن اختيارهـا كبدائـل لإعـادة بعـث المشـروع المتعثـر، دون إغفـال الالتزامـات التـي تنطـوي عليهـا الاتفاقيـات الحاليـة أو بعـض المكتسـبات التـي نجمـت عنهـا.

اتفاقيـات التجـارة الحـرة لـدول المـغـرب العربـي مـع أطـراف أجنبيـة

فيمـا يتعلـق بالاتفاقيـات الموقعـة بـين الـدول المغاربيـة وبعـض الـدول المتقدمـة تشـمل أهـم هـذه الاتفاقيـات: اتفاقيـات الشـراكة مـع الاتحـاد الأوروبـي (تونـس، الجزائـر والمغـرب)، واتفاقيـة التجـارة الحـرة بـين المغـرب وأمريـكا.

فيمـا يخـص اتفاقيـات الشـراكة الأورمتوسـطية، فهـي تعكـس الأهميـة النسـبية الكبيـرة للاتحـاد الأوروبـي كشـريك تجـاري للمنطقـة، إذ تتجـاوز حصـة المبـادلات التجاريـة المغاربيـة من/إلـى الاتحـاد نسـبة ٥٠٪ مـن إجمالـي تجارتهـا الخارجيـة.

الجدول رقم (٥): التجارة الخارجية للدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١٦) (٪)

الشريك / دول الاتحاد	الاتحاد الأوروبي		الو.م.أ	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات
تونس	٪٦٥,٤٠	٪٧١,٧٨	٪٣,١٦	٪٢,٣٢
الجزائر	٪٤٩,٧٧	٪٥٥,٩١	٪٢٣,٨٦	٪٦,٩٩
المغرب	٪٥٦,٤٥	٪٥٦,٣٣	٪٤,٣٨	٪٤,٦٨

المصدر: مجمعة من طرف الباحث اعتمادًا على:
IMF, Direction of Trade Statistics, June 2017
Available at: www.imfbookstore.org

و ترتكز الآلية العملية لاتفاقيات الشراكة على إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي و كل دولة على حدة خلال فترة زمنية انتقالية تتراوح بين عشر سنوات إلى اثنتي عشرة سنة وتغطي هذه الاتفاقيات معظم السلع الصناعية، وفيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والخدمات والسياسات التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن هذه الاتفاقيات لا تتضمن أية التزامات موجبة تتعدى تلك الناجمة عن العضوية في منظمة التجارة العالمية، ولا يوجد في هذا الإطار سوى اتفاق بأن يتم تناول هذه القضايا في إطار مفاوضات لاحقة.

حاليًا يصعب تحديد حجم المكاسب أو التكاليف الناجمة عن اتفاقيات الشراكة الأوروبية، إذ أن هناك تخوفات جدية من أن تشكل اتفاقيات الشراكة الأوروبية عقبة في طريق نجاح وإعادة بعث المشروع تنطوي على تمييز ضد السلع المغاربية لمصلحة السلع الأوروبية كونها تحتوي على قواعد منشأ تعطي أولوية للتجارة مع تركيا وإسرائيل من دون التجارة مع دول عربية أخرى ليست عضوًا في منطقة التجارة الحرة مع أوروبا، على الرغم من أن هناك نصّ في اتفاقات الشراكة يعطي للطرف غير الأوروبي (الدول المغاربية في هذه الحالة) الحق في أن يدخل في اتفاقات مماثلة مع أطراف غير أوروبية.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار المسائل التالية:

- عد كبير من الصادرات الصناعية من الدول المغاربية إلى أوروبا معفاة من الرسوم الجمركية في إطار النظام العام للأفضليات

الجمركية الذي يلتزم به الاتحاد الأوروبي، أي أن اتفاقات الشراكة لا تضيف شيئًا على الإطلاق لهذه السلع.

● دول المغرب العربي تعقد آمالا كبيرة على الصادرات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا الأخير يضع اعتبارات كثيرة على الواردات الزراعية من خارج الاتحاد (المعايير الصحية وصحة النباتات وأنظمة الحجر الصحي)، وتشكل صعوبة التوصل إلى أسواق الاتحاد الأوروبي للسلع الزراعية قيدًا كبيرًا على نمو التصدير للكثير من الدول المغاربية.

● اتفاقيات الشراكة الأوروبية لا تمتد لتشمل تجارة الخدمات خاصة تلك المرتبطة بتحركات العمالة، وهو القطاع الذي يشكل مكاسب محتملة لكثير من الدول المغربية.

● قواعد المنشأ المطبقة في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي معقدة ومقيدة إذ تخضع العديد من السلع المصنعة المصدرة إلى قواعد صارمة في المنشأ تعيق إمكانية توسيع التجارة.

● السوق الأوروبية مع ضخامتها الفائقة وتنوعها بالمقارنة مع الأسواق المغاربية ستمارس قوة جاذبة لربط أسواق دول المغرب العربي بعجلة الاقتصاد الأوروبي، بالمقابل تمارس قوة طاردة للعلاقة بين هذه الأخيرة وبقية الدول العربية الأعضاء وغير الأعضاء في هذه الاتفاقيات.

أما فيما يخص الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية فهي حديثة مقارنة بالشراكة الأوربية، وهي تمثل أحد أدوات الديبلوماسيّة التجاريّة التي لجأت إليها واشنطن، و من المبكّر جداً تقويم الأثر الاقتصادي لاتفاقية التجارة الحرّة نظرًا إلى أن تطبيقها لم يبدأ إلا في يناير ٢٠٠٦م، إلا أن الإشارات الأوليّة مثيرة للاهتمام وتدل على أن التبادل التجاري بين البلدين ارتفع بمتوسط ٤٧ ٪خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨م، و ارتفعت الصادرات المغربية نحو الو.م.أ إلى ٨٦٤,٣٦ مليون دولار سنة ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٢٨١,١٤ مليون دولار سنة ٢٠٠٥ (الشكل٢). لكنّ التبادل التجاري بين المغرب وأمريكا بقي محدودًا مقارنةً بحجم التبادل بين الاتحاد الأوروبي والمملكة، لم تتخطَّ حصّة أمريكا ٥ ٪ من حجم التبادل التجاري المغربيّ عام ٢٠١٦م، إلا أن ما يعول عليه المغرب هو تدفق الاستثمارات الأمريكية التي ارتفعت من ٢٢٦ مليون درهم مغربي سنة ٢٠٠٥م، إلى ١٥٤٤ مليون درهم سنة ٢٠١٥.

خاتمة

تتمتع البلدان المغاربية بالمقومات السليمة لتحقيق التكامل الإقليمي ومستوى التفاعل الاقتصادي في المنطقة لم يستغل استغلالاً كاملاً. وتوجد إمكانيات كبيرة لزيادة التكامل بين دول المغرب العربي كون كثير من خصائص المنطقة يؤهلها لخلق فرص للتجارة والاستثمار، فالمنطقة تتمتع بقاعدة موارد طبيعية وبشرية ومالية متنوعة تنتشر بين بلدانها، وهي تمثل سوقًا كبيرة ذات قدرة شرائية لا بأس بها، كما تتمتع البلدان المغاربية بطرق تجارية إقليمية يسهل الوصول إليها نسبيًا. وثمة مكاسب قد تكون كبيرة لكل دولة من دول الاتحاد المغاربي في تعزيز وتعميق اندماجها الإقليمي، فالدول الغنية بالموارد (الجزائر وليبيا) سوف تكسب من سوق إقليمي متنوع يقلل من مخاطر اعتمادها الشديد على الموارد، ويؤمن الدخول في اتفاقيات التجارة الحرة التي تولت إبرامها الاقتصاديات ذات القاعدة الخدمية (تونس والمغرب)، التي ستستفيد هي الأخرى من مستويات الدخل المرتفعة لأسواق جاراتها بما يمكنها من تحفيز الاستثمار وتقوية التنافسية العالمية.

الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الهام للدول المغاربية بحصة ٥٠٪ من المبادلات التجارية

هذا ما يتطلب الإسراع في تعميق وتوسيع مبادرات الاندماج لتشمل الخدمات وتدفقات الاستثمارات، من خلال تحسين بيئة الأعمال لأداء القطاع الخاص الذي يعاني من وطأة ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية والبيروقراطية وكذا تردي مناخ الاستثمار، واستخدام المنافسة في السوق الإقليمية كآلية لتتهيأ معها الاقتصاديات المغاربية لمواجهة المنافسة حيال المؤسسات الأوروبية والأمريكية بعد دخول اتفاقيات الشراكة الأوروبية والأمريكية حيز التنفيذ، وجعل هذه الاتفاقيات عامل داعم لتعزيز مسار الاندماج المغاربي لا عامل طارد للعلاقات البينية.

ولو تركنا جانبًا المفاضلة بين الخيارات(المغاربية – المغاربية) أو (المغاربية – العربية) و (المغاربية – الأوروبية – الأميركية) فإن المسألة الأهم تتعلق بقصور الخيار المغاربي في قيام اتحاد حقيقي وتوفير الإطار القانوني والاقتصادي له كي تواجه شعوب المغرب العربي تحديات العولمة بصورة متضافرة فعالة معتمدة على ديناميكية النمو الاقتصادي المشترك والمتكامل، وبعد فإن دول المغرب العربي بحاجة إلى اتفاق استراتيجي يدعمه الالتزام السياسي القوي لتطوير تكتل اقتصادي إقليمي يعظم قدرة المنطقة على تحقيق تنمية مجدية لمواطنيها.

* أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 (الجزائر) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.